

حتى يستيقظ صحته ابوا داود وعنه وحيث
ارفع عنهم القلم بطل نصرته يوم كوطرا الجنون
من سكر يهدي به ضمته فيه لانه لو طلق في هذا
الجنون وقع طلاقه على كذا هذا المنصوص في كتب
السنا في رضي الله عنه كما قال في الرخصة والمهر
والمعتوه وهو لنا ومن لم يعمل كذا الصالح كالمجنون
والرابع **المكره** بفتح الراء على طلاق زوجته
لا يقع طلاقه خلافا لابي حنيفة لقوله صلى الله
عليه وسلم رفع عن اثني عشر طلاقا والنسوان ورسا
استكرهوا عليه وخرجوا طلاقه في اخلاق اكره
رواه ابو داود ورواه الحاكم وصححه اسناده عني
شرطه ان ظهر من المكره قربة اختياريه
للطلاق كان اكرهه علي ثلاث طلاقا ان طلق
واحدة او على طلاق مرتين فكني ونوي او على
تعلق فنجس او بالكلوس بهذه الصور وقع
الطلاق في جميع لان مخالفة تشهر باختياره
فيما اقره بشرط حصول الاكره قده المكره
بكره الراء على تحققت ما هدد به المكره بفتحها
مهددا عاجلا ظاهرا لوليه او قلبا وخرج المكره
بفتح الراء في المكره بكرهها مهرب وعنه
كاستغاثه بغيره وظنه انه ان امتنع من فعل

ما

ما اكره عليه حقت فعله بخوفه به لانه لا يتحقق
الغيا الا بهزله المروا لئلا تخرج بها حلالا
ما لو قال لا قتلتك عدا فليس باكره وبطل ما
ما لو قال ولي القصاص ليحيا في طلق زوجته
والا اقتصاصت منك لم تكن اكرهها ويجعل الاكره
بمخوف بضره بشددا وخيس طويلا او اتلاف
ماله او يحق ذلك مما يؤثر الماقل لاجله لم يقدم
عليه الاكره عليه ويختلف الاكره باختلاف المخاف
والاسباب المكره عليه ما فقد يكون التبا اكرهها
في سجن دون اخر وفي سبب دون اخر فالاکراه
بالتلاف سال لا يضيف على المكره بفتح الراء خمسة
دراهم في حق مرس ليس باكره على الطلاق لان
الا نسأ ان يجمل ولا يطلق بخلاف المال الذي
يضيف عليه ما يجس في الموجه اكرهه وان قل
كما قاله الاذريعي والكثير في السير في اهل المروان
اكرهه وخرج بقيد طلاق زوجته فيما تقدم
ما اذا اكرهه على طلاق زوجته نفسه بان قال
طلق زوجته والقتلتك وطلقها وقع على
الصحيح لانه ابلغ في الاذبا كما قاله في الرخصة
قوله لو قال لن زوجته ان تطلقك
فانت طالق قبله لئلا تطلقها طلاقا